التنمية و الحكم الصالح

م. د. وصال علي محمد

جامعة واسط / كلية الآداب/ قسم الاجتماع

تاريخ الاستلام : 2020/10/17
تاريخ القبول : 2020/12/10

الملخص:

لقد توسعت العلاقة بين التنمية والحكم الصالح لتشمل اهتمام الباحثين في ميدان دراسات علم الاجتماع بشكل عام والسياسي الاجتماعي شكل خاص بسبب العلاقة المعقدة وانها لا تشمل المعنى البسيط للنظام السياسي ولكنها تتجاوز الاداء المجتمعي لكل الاوضاع الشكلية وغير الشكلية للمجتمع وكذلك التباينات التي تتجاوز الدخل الفردي مثل الثروة ومتوسط عمر التعليم والرخاء الاجتماعي .يحتاج المجتمع العراقي الى نظام حكومي حيث يصبح الناس مواطنين يجمعهم روح التعاون والتماسك لانجاز الهيكل الاجتماعي تشمل اهداف الدراسة معرفة المفاهيم الخاصة مثل التنمية والفقر والتهميش والمشاركة والطبقة الاجتماعية ونوع العلاقة بينهم وبين الحكم الصالح ومعرفة المسائل الاستراتيجية الهامة في عملية التنمية لخدمة الحكم الصالح واعادة بناء الحكم الصالح للوصول الى معرفة كيف يتم اعادة بناء العراق بعد الحروب والعنف المسلح ولماذا تكون التنمية مهمة في اعادة البناء .

لقد توصلت الباحثة الى الاستنتاجات التالية:

- يفرض الحكم الصالح ويدعم الرخاء الانساني بما انه يوسع القدرات والاختيارات الانسانية على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .
- يصنع الحكم الصالح قيادات سياسية منتخبة وكادر اداري ملزم بتنمية الموارد البشرية وخدمة الناس وتحسين مستوى الحياة والمعيشة والرخاء وكذلك كل الناس متساوين تحت شعار التنمية والحكم الصالح . لاينبغي ان ينجح الحكم الصالح فقط في تنمية وزيادة الدخل والناتج المحلي ولكن ايضا في ضوء المعايير الجديدة للتنمية ومعالجة مشكلة الامية وزيادة التعليم والاهتمام بشؤون المرأة ومنع العنف على النساء .

الكلمات المفتاحية :(الحكم الصالح ، المجتمع ، التنمية ، التعليم)

Development and Good Governance

Teacher Dr. Wisal Ali Mohammed

University of Wassit /College of Arts /Department of Sociology

wesal.a.mvip@gmail.com

T: 07710306723

Receipt date: 17/10/2020
Date of acceptance: 10/12/2020

Abstract

Iraqi society needs a government system where the people become citizens gathered by the spirit of cooperation and common solidarity to achieve social structure. The study objectives include learning the specified concepts such as development, poverty , marginalizing, participation, social class and the kind of relation between them and the good governance and know the important strategic matters in the development process to serve the good governance, reconstruct it and to reach the learning of how to reconstruct Iraq after wars and armed violence and why the development is an important in reconstruction. The findings of the study showed that good governance enforce and support human welfare as it expand the human abilities and chooses on economic, political and social levels. The good governance makes elected political leadership and administrative staff that are committed to develop the society resources, serve the people and improve their standard of life, living and welfare, as well as all the people, are equal under the slogan of development and good governance.

Keywords :(Good Governance, Society, Development ,Education)

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	3
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	4
أولاً : مفاهيم متجددة ... في عالم متغير	5
ثانياً : الحكم الصالح : تداخل المفاهيم	7
ما هو الحكم الصالح؟	9
ثالثاً : الحكم الصالح والتنمية	9
رابعاً : معايير الحكم الصالح	13
خامسا: استنتاجات الدراسة ومقترحاتها	15
المصادر	16

مقدمة :

لقد صدر في "نيودلهي" عام 2000 عن طريق فرع مطابع جامعة اكسفورد كتابا إلى المؤلف الذي أسماه "أمارتياسن – Amartya–Sen" عنوانه : التنمية Development ، بوصفها حرية Development as Freedom (جلال، 2004، ص12) وفي تصدير هذا الكتاب لفت "أماريتا–سن" ، الاهتمام إلى المفارقة التالية : بـ(عالم يحظى بثروة غير مسبوقة) .. ومع هذا كله نعيش أيضاً في عالم يعاني مظاهر قاسية من الحرمان والمغبة والقهر). وكان "أمارتياسن"، قد أثنى على الدور الذي لعبه (محجوب الحق)، منشئ تقرير التنمية البشرية الذي أريد له أن يقلل من الأفراط في التركيز على الناتج القومي الاجمالي، والواقع إن "امارتياسن"، كان قد أضفى على مفهوم التنمية سعة في التصور وابعاداً إنسانية رائعة لخصها بعبارة (التنمية–حرية).

أن هذه الدراسة النظرية لا تستطيع أن تفي بكل الالتزامات العلمية التي يتطلبها تحليل العلاقة ما بين التنمية والحكم الصالح، ذلك لأن تلك العلاقة معقدة ولا تشمل المعنى البسيط للنظام السياسي، بل يتجاوزه إلى أداء كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع Society .

أننا حين نتحدث عن التنمية لا نقف عن حد الناتج القومي الاجمالي أو عند قياس دخل الفرد، بل نتجاوز ذلك إلى متغيرات أخرى متداخلة كالتعليم والصحة ومعدل العمر، ومدى توفر خدمات معينة إلى جانب قضايا النوع الاجتماعي – الجندر–، ومع ذلك وجدت أن عالمنا العربي، والعراق على وجه الخصوص، يحتاج إلى نظم حكم يصبح الناس فيها مواطنون متشاركون، تجمعهم المسؤولية المشتركة، ولتتحقق لهم في الوقت نفسه فرص التعبير عن ذواتهم بحرية، وفرص العيش الكريم، والحياة الصحية الطويلة، حياة بريئة من الخوف والقهر والتمييز.

وفي هذا السياق وجدت أن من المفيد أن أركز على مجموعة من القضايا الأساسية وهي كالآتي :

أولها : المعاني المتجددة للمفاهيم Concepts، التي صارت الأدبيات الدولية تطرحها، ولاسيما منذ عقد تسعينيات القرن الماضي، وفي المقدمة منها : التنمية، والفقر، والتهميش، والمشاركة، والنوع الاجتماعي، Gender ... الخ.

ثانيها : أن تناول العلاقة بين التنمية بمعانيها المتجددة وبين الحكم الصالح، وما بينهما من مفاهيم وقضايا أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المرجعيات الدولية.

وبالطبع لا أدعي إنني وفيت الموضوع حقه. لكني أمل أن ألفت النظر إلى المسائل الاستراتيجية في العملية التنموية، وأن أشجع آخرين على أن يدرسوا الموضوعات التنموية ضمن إطار تقويمي نقدي، يمكن أن يؤدي إلى نتائج تخدم حركة إعادة الأعمار في عراق أثخنته الحروب والمنازعات والعنف وكانت ضحيته سنوات من العنف ومن سوء إدارة الموارد والسياسات.

لقد تناولت في هذه الصفحات عدة موضوعات وجدت إنها مهمة لكي تشكل مقدمة أو مدخلاً تعريفياً لعلاقة التنمية بالحكم الصالح وأمل أن تكون مفيدة أن شاء الله تعالى.

مشكلة الدراسة :

يعد البحث والدراسة من الالتزامات العلمية التي يتطلبها تحليل العلاقة ما بين التنمية والحكم الصالح في المجتمع ذلك لأن تلك العلاقة أخذت تشمل اهتمام الباحثين في مجال الدراسات الاجتماعية بشكل عام، وعلم الاجتماع السياسي بشكل خاص، وذلك لأن تلك العلاقة معقدة ولا تشمل المعنى البسيط للنظام السياسي بل يتجاوز ذلك إلى الأداء المجتمعي لكل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع، لأننا نتجاوز دخل الفرد إلى متغيرات أخرى في هذه الدراسة وهذه متداخلة مثل الصحة والتعليم ومعدل العمر والرفاه الاجتماعي، أي توفر الخدمات والرعاية

الاجتماعية لكل المواطنين إلى جانب قضايا الصحية ودوره في المجتمع. وأن عالمنا العراقي يحتاج إلى نظام حكم يصبح الناس فيها مواطنون تجمعهم روح التعاون والتضامن الاجتماعي المشترك وصولاً إلى السلم الاجتماعي تحت ظل (راية العراق وطن للجميع)، حيث تسعى الدراسة للإجابة على بعض التساؤلات منها :

1- التعرف على المعاني المتجددة للمفاهيم والتي انبعثت من الأدبيات الدولية منذ عقد التسعينات للقرن الماضي.

2- معرفة ما هية العلاقة بين التنمية بمعانيها المتجددة ذات الحداثة وبين الحكم الصالح.

3- معرفة ما بين (التنمية والحكم الصالح) من مفاهيم وقضايا أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المرجعيات الدولية.

4- معرفة ضرورة التحول إلى مفهوم الحكم السديد (الحكم الصالح) كجزء من الثقافة المجتمعية المختلفة مع الحكومة، لأجل صنع وتنفيذ السياسات الناجحة والصائبة في المجتمع.

أهمية الدراسة :

1- أن الدراسة الحالية تستمد أهميتها من اتساع الاهتمام الدولي والمحلي الرسمي وغير الرسمي بالتنمية وعلاقتها بالحكم الصالح لأن التنمية تمتد على كافة شرايين الحكم الصالح.

2- تقتضي قضية الدراسة في التعرف على ممكنات الاستفادة من مفاهيم التنمية المتجددة لخدمة الحكم الصالح، بحكم أن تلك الدراسات أصبحت منظورة في العديد من المجتمعات حتى صار من الصعب على أنظمة الحكم الاستغناء عنها أو تجاهل التنمية وعلاقتها بالحكم الصالح.

3- أن هذه الدراسة تشجع آخرين من طلبة الدراسات العليا مثلاً بأن يدرسوا الموضوعات التنموية ضمن إطار تقويمي نقدي بهدف الوصول إلى استنتاجات أو نتائج تخدم حركة أعمار العراق بعد مروره بشحنة من الحروب والعنف والضغوطات السياسية وغيرها.

4- أن أهمية هذه الدراسة أنها تشكل مدخلاً تعريفياً لعلاقة التنمية بالحكم الصالح ليستفيد منها النظام الاجتماعي والسياسي بصورة أخص والقائم في المجتمع.

أهداف الدراسة :

1- التعرف على معاني المفاهيم المتجددة التي طرحت وتطرح من قبل الأدبيات الدولية مثل منها : التنمية – والفقر – والتهميش – والمشاركة – والنوع الاجتماعي ... الخ.

2- التعرف على العلاقة بين ما تعنيه التنمية بمعانيها ذات الحداثة والمتجددة وبين الحكم الصالح، وما يوجد بينهما من قضايا بل ومن مفاهيم أصبحت بالواقع من المرجعيات الدولية بهذا الشأن.

3- التوصل إلى معرفة كيفية ألفات النظر إلى المسائل المهمة ذات الاستراتيجية في العملية التنموية لخدمة الحكم الصالح وإعادة بنائه.

4- التوصل إلى معرفة كيفية إعادة الأعمار في عراق الذي اتعبته الحروب والمنازعات المسلحة والعنف وغيرها من صور دمار البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي وكيف أن التنمية متغير مهم في أعادة الاعمار والبناء.

5- التوصل إلى استنتاجات وتوصيات لخدمة عملية التنمية في موضوع الحكم الصالح لمجتمعنا العراقي الناهض وبناء مؤسسات وبناء مؤسساته وتحديثها.

أولاً : مفاهيم متجددة ... في عالم متغير :

المشاهد عن العالم اليوم إنه لم يعد يتغير بوتائر بطيئة، بل أن تغيره صار من السرعة، إلى حد يصعب معه متابعة ما يتمخض عن التغير Change من آثار على صعيد الإنسان والمجتمع والطبيعة، وعلى صعيد العلاقة بين الدول وتوزيع القوة فيما بينها. لقد أصبحت الثروة سلاحاً يقدر ما كانت القنبلة النووية سلاحاً، ولم تعد التنمية مجرد استثمار لرؤوس الأموال، أو تصنيع سريع، ولا شك أن مؤتمرات القمة العالمية التي عقدت منذ العام 1990 وكان دورها في طرح معاني وتعاريف جديدة لمفاهيم قديمة متداولة ومن تلك المؤتمرات .

القمة العالمية للطفولة (نيويورك – 1990) وقمة الأرض (يودي جاثيرو–1992)، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة–1994)، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن–1995)، والمؤتمر العالمي للمرأة (بكين–1995)، والقمة العالمية للغذاء (روما–1996)، غيرها(عبد الحسين ، 2001، ص77).

وفي عام 1990 صدر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) أول تقرير عن التنمية البشرية (Human–Development).

لقد تطور مفهوم التنمية على نحو متسارع : ففي الستينات ساد الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي (Economic–Growth)، يعد الأساس الذي يمكن التعديل عليه لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأن النمو الاقتصادي هذا سوف يجلب معه حتماً منافع تصيب الفقراء، وفي السبعينات ظهر منهج تنموي جديد هو منهج الحاجات الأساسية (Basic Needs Approach) الذي بادرت بطرحه منظمة العمل الدولية (مصطفى، 2007، ص201). وملخص هذا المنهج أن على الحكومات أن تضمن بسياساتها واجب العمل على تقديم الخدمات الأساسية كالعناية الصحية والبنى التحتية، وخدمات التعليم وغيرها. ومع ذلك كان عقد الثمانينات هو عقد التنمية المفقود باتفاق الجميع، ولاسيما للبلدان الأقل نمواً، ومع ظهور وتفاهم المصاعب على مستوى الاقتصاد ازداد ضغط المجتمع الدولي بهدف تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي أدت هي الأخرى إلى خفض الاعانات للسلع والخدمات الأساسية، وأثبتت الحقائق عدم صحة هذه النظرية، رغم ما يروج لها، وفي عام 1987 سلطت منظمة اليونيسيف الضوء على الاوضاع التي تمخضت عن تلك السياسات، وأقر كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي بأن مبدأ إعادة التوزيع مع النمو هو المنهج السليم العام الدول الفقيرة للخروج من (الفقر–Poverty) (عبد الحسين، 2001 ، ص 78).

وفي عام 1990 ظهر أول تقرير للتنمية البشرية الذي نبه الناس والحكومات إلى أن الهدف الأساس من التنمية هو حياة أفضل للناس، وليس نمواً اقتصادياً فقط، ولذلك عرفت التنمية البشرية بأنها عملية (توسيع خيارات الناس)، وكانت أدبيات حقوق الإنسان قد عدت التنمية حقاً من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وفي المرة الأخرة ظهر مفهوم جديد للتنمية البشرية المستدامة (Sustainable Human Development) ويعرف هذا المفهوم بأنه

توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم بأكثر درجة، من العدالة لتلبية حاجات الأجيال الحالية بدون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية للخطر (الزيدي وآخرون، ب. ت، ص93).

من المفاهيم الأخرى التي طرأ على معانيها تحول مهم الفقر Poverty الذي كان يقاس بمستوى الدخل، مع أن الحصول على بيانات دقيقة عن الدخل ليس سهلاً، وقد أقترح الأخذ بمتوسط أنفاق الوحدة الاستهلاكية كمؤشر لمستوى المعيشة، بدلاً من مؤشر الاستهلاك الاجمالي للأسرة، أنطلاقاً من إن رب الأسرة يساوي وحدة استهلاكية واحدة وكل فرد في الأسرة يساوي جزءاً من الوحدة الاستهلاكية تبعاً لما هو مشاهد عن مستوى استهلاك الأفراد ضمن فئة العمر والجنس، أي أن هذا المقياس يفترض (سلة مشتريات) للمستهلك العادي تتباين بنودها حسب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومستويات الدخل في المجتمع ويتحدد على ضوئها (خط الفقر)، من إنموذج الدخل/الاستهلاك، يقدم صورة عن قدرة الفرد على اشباع حاجاته الأساسية وقدرته على الاختيار واشباع تفضيلاته الشخصية، إلا أنه لا يوفر صورة دقيقة عن الفقر، وعلى الصعيد الدولي أقر مجلس وزراء المجموعة الأوربية ومنذ عام 1975 تعريفاً للفقر مفاده ((أن الفقراء هم أفراد وأسر ذات موارد دخل تقل إلى درجة تبعدهم عن الحد الدنى المقبول للحياة في الدول التي يعيشون فيها)). وفي سنة 1994 حدد المجلس الأوربي المحرومين بأنهم فئة من البشر تخرج من مجالات التمتع بحقوق الإنسان جزئياً أو كلياً(حمزة، 2002، ص29-30).

في تعريفه للفقر، وانسجاماً مع المعاني الجديدة لمفهوم التنمية، استند البرنامج الانمائي للأمم المتحدة إلى مفهوم القدرة الإنسانية (Human Capability) ومن خلال النظر إلى (شخص ما)، أي أن التعريف، لم يستند إلى مفهوم الحاجة (Need)، بصورة مباشرة، بل أستند إلى (عدم حصول الفرد على حد أدنى من الحرمان الإنساني، ومن ثم فإن البحث في مفهوم الفقر انطلق من مفهوم شامل للرفاه). (UNDP , 1997, P.11)

وقد بلورت تقارير التنمية البشرية، تصورات يمكن التعامل معها اجرائياً عن الفقر، من خلال دليل الفقر البشري HPI1 للبلدان النامية و HPI2 للبلدان المتقدمة، ويتضمن الدليل الأول للفقر البشري الآتي :

أ- طول العمر، حيث يمثل الحرمان من نسبة الناس الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين.

ب- المعرفة : وتمثل نسبة البالغة من الأميين.

ج- مستوى المعيشة اللائق، أي الأمداد الاقتصادي ممثلاً في :

- النسبة المئوية لمن لا يحصلون على مياه صالحة للشرب / صرف صحي.
- النسبة المئوية لمن لا يحصلون على خدمات صحية.
- النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص متوسط أو شديد في الوزن.

ثم يؤخذ دليل بسيط من المتغيرات الثلاثة، كذلك يلاحظ التطابق النسبي مع دليل التنمية المرتبطة بنوع الجنس، ويقاس التمكين (Empowerment) والذي يقوم على مقارنة أوضاع الإناث والذكور من حيث المساواة السياسية، والعمر المتوقع عند الولادة، ومعدل معرفة القراءة والكتابة، ونسبة القيد الاجمالي في المراحل التعليمية الثلاثة الأولى، ونسبة الدخل(حمزة، 2011، ص 60- 61). ثم فتح النقاش حول مفهوم الفقر الباب لمناقشات أخرى مهمة حول الاستبعاد الاجتماعي وتأنيث الفقر، والتكيف الهيكلي والفقر وعلاقة الفقر باستراتيجيات التنمية (وردلف و دير، 2002 ، ص36)، ولعل موضوع النوع Gender من حيث علاقته بالتنمية كان من أوضح تجديدات مضامين المفاهيم، فقد طرح مؤشر المشاركة النسائية (Women Participation Indicator) ويتركز هذا المفهوم على ثلاثة متغيرات هي : مساهمة المرأة في حقل اتخاذ القرار والمنافذ المهنية المفتوحة للمرأة وأخيراً مستوى دخل المرأة. وفي هذا السياق ظهرت مداخل متعددة منها المرأة في التنمية (Women In Development) ، المرأة والتنمية (اليونيفيم ، ب.ت، ص6-7) (Women & Development) ثم النوع الاجتماعي والتنمية(Gender & Development). وكان من بين المفاهيم Concepts، التي أصبحت جزءاً من مرجعية التنمية البشرية، والتنمية المستدامة هو مفهوم الحكم الصالح الذي سوف نتطرق اليه في الفقرة التالية.

ثانياً : الحكم الصالح : تداخل المفاهيم :

لو ألقينا نظرة على أحد نشرات الأمم المتحدة والبنك الدولي حول السكان ودخول الأفراد، ودرجات التعاسة (%) والتي تناولت (48) بلداً في عام 1998، نجد إن أقل الدخول وأعلى درجات التعاسة هي في دول ذات نظم سياسية ديكتاتورية، أو في مجتمعات تعرضت لهزات عسكرية وسياسية وفي مقدمة تلك الدول أو المجتمعات (البوسنة حيث دخل الفرد (77) دولار سنوياً) ، وموزنبيق (78 دولارا، ودرجة التعاسة أو الشقاء 75%)، وأثيوبيا (101 دولاراً ودرجة الشقاء 75%) وأفغانستان (150 دولار، ودرجة الشقاء 72%) .. وهكذا لم يعد ثمة أحد يفكر بأن التنمية يمكن أن تحدث خارج إطار البيئة الآمنة، والحكم الصالح المتوازن، كذلك لم يعد ثمة أحد يفكر بأن التنمية هي (قضية الحكومة أو الدولة)، لقد عبر كثيرون عن الحاجة إلى تطوير نظم الحكم، ومثل عدم كفاية مفهوم الحكومة وضرورة التحول إلى مفهوم الحكم السديد (الحكم الصالح)، كجزء من الثقافة المجتمعية المختلفة مع الحكومة في صنع وتنفيذ السياسات العامة، لقد دفع إلى هذا الاتجاه عديد من العوامل التي تراكم تأثيرها في العقود الماضية والتي من أهمها كما ياتي :

- تراجع جاذبية النموذج القائم على هيمنة الدولة بعد انهيار الاقتصاد المخطط في الاتحاد السوفيتي السابق، ودول أوربا الشرقية، وفي ضوء الأزمة المالية التي واجهتها دول الرفاهية الصناعية وتصاعد الانتقادات الموجهة إلى أداء الدولة الوطنية في العالم الثالث.

- نهاية الحرب الباردة وسيادة الاتجاهات الفوق قومية، أو النظام العالمي الذي غير الاسلوب الذي تعمل به المصانع والمشاريع في سياق يتحدى الهوية القومية وطبيعة الدولة من جهة، ويوجب نمو القطاع الخاص للتواصل مع السوق العالمي. ولذلك تضمن تقرير التنمية البشرية لعام 1999، فصلاً عن تناول (إعادة تشكيل الحكم العالمي لصالح الإنسانية والعدل).
- توالي الأزمات الاقتصادية التي باتت تعاني منها بلدان الجنوب.
- نمو القطاع الخاص في بلدان الجنوب.
- اتباع سياسات التكيف الهيكلي التي أدت إلى تراجع دور الدولة عن تقديم كثير من الخدمات الاجتماعية التي تفاقم مشكلات البطالة والفقر وتدهور الاحوال المعيشية. لقد عجزت مؤسسات الحكم عن مواجهة تلك المشكلات المعقدة والمتداخلة وتزايدت حاجات الأفراد والجماعات التي لا تلبيها الدولة مع تراجع الكفاءة الحكومية في دول الجنوب، مما زاد الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات.
- تزايد الاحباط في انخفاض فاعلية الاحزاب السياسية وضعف النقابات، وتراجع الثقة في اشكال المشاركة التقليدية مثل الانتخابات البرلمانية، وازدادت جاذبية النموذج السلمي لحل المشكلات الفردية والجماعية والوصول إلى الحلول من خلال عمليات توفيق المصالح في حالة التعايش والتفاعل داخل المجتمعات وخارجها.
- تنامي القناعة لدى الرأي العام العالمي بأن على الدول أن تعيد تعريف دورها في النشاطات الاجتماعية، والاقتصادية، في ضوء قدرتها على الأداء والأدوار الممكنة للأطراف الأخرى ومنها القطاع الخاص والمجتمع المدني (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، 2001، ص4-5).

ما هو الحكم الصالح؟

هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر، وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاسيما بالنسبة لأكثر الأفراد فقراً وتهميشاً (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2000، ص101)، ومن المعلوم أن مفهوم الحكم (Governance)، هو مفهوم محايد يعبر عن ممارسة السلطة السياسية، وادارتها لشؤون المجتمع، وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي. والحكم مفهوم أوسع من الحكومة، لأنه يتضمن بالإضافة إلى أجهزة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، وإدارة عامة يحمل كل من المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمعي المدني بالإضافة إلى القطاع الخاص(كريم، 2004، ص40)، إن مفاهيم Concepts الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ، تمثل تحديات أكثر من حيث إعادة النظر في أدوار ووظائف وصلاحيات أصحاب المصالح عن تحويل السياسات إلى خطط عمل عند معالجة الاحتياجات

المحددة التي تترتب على أوضاع خاصة(اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، 2004، ص1)، لقد استخدم مفهوم الحكم الصالح Good Governance منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي، أي أن الحكم الصالح هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر ادارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتقدم المواطنين، وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم، وعبر مشاركتهم ودعمهم (كريم، 2004، ص41).

وهكذا يبدو إن لمفهوم الحكم الصالح علاقة وثيقة بمفاهيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان (مركز تقرير التنمية البشرية لعام 2000). كل هذا الموضوع وتحت شعار ان مجتمعنا ملتزماً بتحسين حياة أفراده يجب أن يكون ملتزماً أيضاً بأعمال الحقوق الكاملة والمتساوية للجميع، وموضوعات مثل الفساد وسوء الإدارة والثقافة وغيرها(مجلة المستقبل العربي، 2004 ،ص15) إن مجتمعنا يحقق زيادة في الدخل ويضاعف الناتج المحلي الاجمالي في ظل حكومة أو نظام حكم ديكتاتوري لا يمكن أن يكون قد نجح تنموياً في ضوء المعايير الجديدة للتنمية، كما أن مجتمعنا غنياً (طبقاً للدخل وحده) هو ليس كذلك بالفعل إذا كان فيه معدل الأمية عالياً، والظلم الواقع على المرأة فادحاً، أو إذا كان فيه استبعاد أو تهميش لبعض فئاته الأثنية.

ثالثاً : الحكم الصالح والتنمية :

إذا راجعنا موضوعات كتاب "أماريتاسن"، نستطيع أن نلاحظ بوضوح العلاقة ما بين التنمية والحكم الصالح، فقد ركز على موضوعات : التنمية حرية – منظور الحرية– التنمية من حيث الوسائل والغايات الحرية وأسس العدالة. الفقر كحرمان من القدرة –الأسواق والدولة والفرصة الاجتماعية – أهمية الديمقراطية – المجاعات والازمات الأخرى – فعالية المرأة والتغير الاجتماعي – السكان والغذاء والحرية – الثقافة وحقوق الإنسان، الاختيار الاجتماعي والسلوك الفردي – الحرية الفردية التزام اجتماعي(أمارتياسن، 2004 ، ص13). يقول "سن": يمكن النظر إلى التنمية باعتبارها عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس. وأن التركيز على الحريات البشرية يتناقض مع النظريات ضيقة الأفق في التنمية مثل القول بتطابق التنمية مع نمو مجمل الناتج القومي، أو مع زيادة الدخول الشخصية أو مع التصنيع أو مع التقدم الثقافي، أو مع التحديث الاجتماعي، نعم يمكن بطبيعة الحال النظر إلى زيادة اجمالي الناتج القومي، أو زيادة دخول الأفراد، باعتبارها أدوات مهمة جداً لتوسيع نطاق الحريات التي يتمتع بها أبناء المجتمع، لكن الحريات تتوقف أيضاً على محددات أخرى مثل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية (مثل مرافق التعليم والرعاية الصحية) وكذلك الحقوق السياسية والمدنية (مثل حرية المرء في المشاركة في المناقشات وعمليات التحقق العامة)، إن التنمية تستلزم إزالة جميع المصادر الرئيسة لافتقاد الحريات : الفقر، والطغيان، وشح الفرص الاقتصادية، وكذلك الحرمان الاجتماعي المنظم، واهمال المرافق، والتسهيلات العامة ، وكذلك عدم التسامح، أو الغلو في حالات القمع(أمارتياسن، 2004 ، ص15-16).

الحرية أمر محوري لعملية التنمية–التطوير لسببين متمايزين :

1- السبب القيمي : تقييم التقدم يتعين أساساً، أن يكون في ضوء بيان ما إذا كانت حرية الشعب، تحظى بالتأييد والمساندة.

2- الفعالية : إنجاز التنمية – التطوير يتوقف بالكامل على الفعالية الحرة للشعب، إن الفعالية الحرة هي القاطرة الرئيسة للتنمية(أمارتياسن، 2004 ، ص16-17).

إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الصالح تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة هي :

أ- البعد السياسي : المتعلق بطبيعة السلطة السياسية، وشرعية تمثيلها.

ب- البعد التقني : المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها.

ج- البعد الاقتصادي–الاجتماعي : المتعلقة بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله من الدولة من جهة وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، وكذلك علاقتها بالاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى.

(U.N. UNDP, 1997, P.41)

أن تلك الأبعاد تشكل مرجعية شاملة ذات عناصر متداخلة يمكن من خلالها، تحليل مفهوم الحكم الصالح من حيث علاقته بالتنمية.

لقد تعمق "أمارتياسن"، في بحث العلاقة ما بين الحرية، والتنمية، وقد نظر إلى مسألة توسيع الحرية، باعتباره كلاً من : الغاية الأولية/الوسيلة الأساسية للتنمية، ولنا أن نسميها على التوالي : الدور التأسيسي والدور الأداتي للحرية هي التنمية، ويتعلق الدور التأسيسي للحرية بأهمية الحرية الموضوعية في أثراء الحياة البشرية، وتشتمل الحريات الموضوعية كل القدرات الأولية من مثل القدرة على تجنب مظاهر الحرمان، كالمجاعات، ونقص التغذية، والأمراض القابلة للعلاج والوفاة المبكر وأيضاً الحريات المقترنة بمعرفة الفرد للقراءة والحساب والتمتع بحق المشاركة السياسية والتعبير عن الراي دون رقيب. وحسب هذا المنظور التأسيسي، تشتمل التنمية على توسيع نطاق هذه الحريات(أمارتياسن، 2004 ، ص50). وتعبر التنمية من وجهة النظر هذه عملية توسيع نطاق الحريات الإنسانية، ومن ثم يكون تقييم التنمية مبنياً على هذا الاعتبار. إن المرء حتى لو كان من أكثر الناس ثراء وحيل بينه وبين حرية التعبير عن رأيه أو حضرت عليه المشاركة في الحوارات العامة، أو اتخاذ القرارات العامة فأنه يصبح بذلك محروماً من شيء يراه عن حق قيماً. ويتمثل الدور الأداتي للحرية في الحريات السياسية والتسهيلات الاقتصادية والفرص الاجتماعية وضمانات الشفافية والأمن الوقائي. وتميل هذه الحريات الأداتية إلى المساهمة في القدرة العامة للشخص على الحياة بحرية أكبر كما إنها تفيد كذلك من حيث أنها تكمل بعضها بعضاً(القنطار، 2015،

ص113). فالحرية السياسية (الشاملة ما يسمى بالحقوق المدينة) تشير إلى الفرص المتاحة للناس لكي يحددوا من له الحكم وعلى أي مبادئ يحكم كما تتضمن أيضاً إمكان النظر، نظرة فاحصة للسلطات وانتقادها وأن يتمتعوا بحرية التعبير السياسي وإصدار صحف بدون رقابة وحرية الاختيار بين احزاب سياسية مختلفة، كما تشمل كذلك على الاستحقاقات السياسية المقترنة بنظم الحكم الديمقراطية بأوسع معانيها. وتشير التسهيلات الاقتصادية إلى الفرص التي يتمتع بها كل طرف لاستخدام موارده الاقتصادية والانتفاع بها لغرض الاستهلاك أو الانتاج أو التبادل التجاري كما تشير الفرص الاجتماعية إلى الترتيبات التي يتخذها المجتمع بالنسبة إلى موضوعات التعليم والرعاية الصحية وغيرها. والتي تؤثر في الحرية الموضوعية للفرد من أجل حياة أفضل. وهذه التسهيلات ليست مهمة فقط، من أجل صيانة حياة خاصة بل مهمة أيضاً لتحقيق مشاركة أكثر فعالية وكفاءة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية (أمارتياسن، 2004 ، ص51).

أن ملاحظة بسيطة لتلك المفاهيم والتصورات تظهر بالضرورة أهمية المشاركة في العملية التنموية حتى إن البعض صار يستخدم مفهوم، التنمية التشاركية، ما ارتبط مفهوم المشاركة بمفاهيم ادماج الفئات الهشة Vurnrable Graups والاتجاه نحو اللامركزية والحكم الموسع الذي يرسي الأساس الذي تمارس من خلاله الشراكة في إدارة الشأن العام ويشير إلى أسلوب في استخدام السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلاد على كافة المستويات؛ إذ يتمثل في الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمفصل عبرها المواطنون مع مصالحه ويمارسون حقوقهم، ويتسم الحكم الصالح (السديد) بالشراكة والشفافية، والمساءلة. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، 2001، ص6)

ويلاحظ أن عدداً من برامج الأمم المتحدة، يسعى إلى تناول البعد المحلي للاستراتيجية التمكينية من حيث حصول المجتمعات المحلية على الموارد وأثر التنمية على الجهات الفاعلة المحلية، ومساهمة المجموعات الأهلية في عملية التنمية(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، 2001، ص4).

كذلك تثير التصورات الواردة، فيما تقدم أهمية الرقابة ممثلة في الدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية MGOS سواء كمشارك في عملية التنمية أو كرقيب على إداء المؤسسات الرسمية. والملاحظ إن ارتفاعاً مذهلاً قد حصل خلال العقدين الماضيين في عدد هذه المنظمات (تعطي بشانه أرقام متضاربة).

فالمقدر، إن عددها ارتفع من مجموعة (70.000) عام 1994 إلى (120.000) عام 1998* ، إن أسوأ ما تعانيه مجتمعاتنا العربية، ومعظم المجتمعات الإسلامية هو افتقارها للحكم السليم من حيث المشاركة والرقابة ولذلك

* كان عدد المنظمات المسجلة في مصر عام 1991 زهاء (13521) منظمة أي نحو منظمة لكل (1824) من السكان، وفي الأردن بلغ عددها عام 1996 (670) منظمة تضم أكثر من (400.000) متطوع، وقدرت مصادر البنك الدولي إن في قطاع

تكثر فيها ظواهر التعسف وعدم تداول السلطة وتوريثها أحياناً، فضلاً عن تزوير الممارسات الديمقراطية (إن وجدت) وضعف مشاركة المرأة وتعاظم إعداد الجماعات المهمشة والمستبعدة اجتماعياً، وسوء إدارة الموارد، وغالباً ما يكون هناك، حزب واحد يسيطر على مجمل العملية السياسية الاجتماعية، ويختفي الشركاء المهمون كالقطاع الخاص، والمجتمع المدني، على أن من المهم أن نلاحظ أن الغرب إذ يروج لمفهوم الحكم الصالح فأنه أيضاً لا يبدأ من مشاكل الحكم غير الصالح، وما يترتب على ذلك من آثار(فرج، 2015، ص229-230.)، وقد أشارت احدى دراسات الأمم المتحدة إلى أن "هولندا"، كانت واحدة من أعلى عشرة بلدان في دليل التنمية البشرية، ولكنها انحدرت نحو (19) نقطة في دليل تنمية النوع الاجتماعية Gender، ونتيجة لذلك تمكنت النساء في "هولندا" من التأثير في خطط الحكومة وتغيير الوضع لصالح المرأة. وتضمن تقرير آخر للأمم المتحدة، إن الأمريكان البيض يحتلون المراكز الرئيسة بالنسبة لجميع بلدان العالم الأخرى ولكن هذه المراكز تنحدر بنحو (30) نقطة بالنسبة للأمريكان السود(بيت الحكمة، ب .ت، ص15-15).

لقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية أن الأهداف الأساسية للتنمية البشرية المستدامة مثل التمكين والعدالة في توزيع الموارد، والثمار، والاستدامة، والأمن الإنساني الشخصي، لا يمكن أن تتحقق بغير نظام إدارة الدولة، أو الحكم السليم(تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، ص18)، ولذلك كانت الشعارات أعظم بكثير من النتائج الحقيقة، وكانت الأناشيد التعظيمية للمدير أو للإدارة مساوية للبكاء المجرد على المحرومين والفقراء دون عمل حقيقي يذكر لرفع الحيف عنهم.

رابعاً : معايير الحكم الصالح :

ما هي المعايير الإجرائية التي تمكننا من القول إن نظام الحكم هذا صالح وأن نظام الحكم هذا ليس كذلك، أو أقل منه؟ هل يمكن قياس الأقل والأكثر؟ بموضوعية؟

في بعض الدراسات تم التركيز على ستة معايير للحكم الصالح وهي:

أ- المحاسبة والمساءلة.

ب- الاستقرار السياسي.

ج- فعالية الحكومة.

د- نوعية تنظيم الاقتصاد.

غزة والضفة الغربية زهاء (1200) منظمة عام 1996، وفي لبنان يقدر عددها بحوالي (5000) منظمة. راجع : المجتمع المدني عددهما أواخر عام 2004 بحوالي أربعة آلاف منظمة

هـ- حكم القانون.

و- التحكم بالفساد.

أما منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية فركزت على أربعة معايير فقط وهي:

- دولة القانون.
- إدارة القطاع العام.
- السيطرة على الفساد.
- خفض النفقات العسكرية.

أما الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الأنمائي، فكانت أكثر شمولاً، وتضمنت تسعة معايير وهي :

- المشاركة (مثل حقوق التصويت للجنسين، وإبداء الرأي عبر المجالس المنتخبة ديمقراطياً، وحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب).
- حكم القانون (ويعني سيادته على الجميع وكونه الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين وبينهم وبين الدولة).
- الشفافية (توفير المعلومات الدقيقة في مواقيتها، وافساح المجال للجميع للإطلاع عليها).
- حسن الاستجابة (قدرة المؤسسات على خدمة الجميع)(كريم، 2004، ص47-48).
- التوافق (القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة).
- المساواة (وخاصة في تكافؤ الفرص).
- الفعالية (توفير القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج مفيدة للمواطنين).
- المحاسبة (وهو نظام متكامل بين المحاسبة والمساءلة).
- الرؤية الإستراتيجية (الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس، وتنمية المجتمع والقدرات البشرية)(كريم، 2004 ، ص48).

شكل توضيحي

لقد أضاف باحثون معايير أخرى وضرورية مثل :

بناء صيغة حكم مستقرة، واستقرار سياسي، وسلم أهلي، وعلى رأس المهام، القدرة على (الالتزام) بالمسار الديمقراطي التي تسمح بتداول السلطة، سلمياً ودورياً من دون اللجوء إلى العنف ومن دون تهديد الاستقرار الأمني والسياسي، وهو ما يتضمن نوعاً من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية–السياسية، على قواعد التنافس، وقبول الربح، كما الخسارة، وعلى تنظيم الحياة السياسية على أسس تنافسية حرة تحكمها الانتخابية الدورية والإطار الدستوري، وعمل المؤسسات والاستفتاءات الشعبية، كما يمكن إضافة معيار الإدارة الاقتصادية الاجتماعية العقلانية، ذات البعد الاجتماعي في مسار العملية التنموية والمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. (U.N. UNDP, 1997)

أن نظرة سريعة تظهر مدى تخلف أنظمة الحكم العربية عن الالتزام بالحد الأدنى من تلك المعايير المهمة، كما تظهر مدى الحاجة إلى جهد طويل ومكثف لتحقيق تلك المعايير، في حياة الإنسان العربي عامة والعراقي خاصة وهو في مطلع الألفية الثالثة.

فالتنمية ليست مجرد استثمار في رأس المال، أو زيادة في الناتج المحلي الاجمالي، أو في دخل الفرد، التنمية حرية، اعتمادها صلاحية السياسة والحكم الصالح.

خامساً : استنتاجات الدراسة ومقترحاتها:

أولاً : استطاعت الدراسة أن تتوصل إلى بعض الاستنتاجات نذكر منها الآتي:

1- أن الحكم الصالح يقوي ويدعم ويصون رفاه الإنسان ذلك لأنه يقوم على توسيع قدرات البشر وقابلياتهم وخياراتهم وحرياتهم على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ إذ تظهر أكثر فاعلية وحاجة، لأكثر الأفراد في المواطنين فقراً وتهميشاً وحاجة وحرمان.

2- أن الحكم الصالح والحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وخدمة المواطنين وتحسين نوعية عيشهم وحياتهم ورفاهيتهم.

3- أن مجتمعنا ملتزما لتحسين حياة أفراده يجب أن يكون ملتزماً ايضاً بأعمال الحقوق الكاملة والمتساوية للمواطنين جميعاً تحت شعار التنمية والحكم الصالح.

4- أن مجتمعنا يحقق زيادة في الدخل ويضاف انتاج المحلي الاجتماعي في ظل نظام سياسي لا يمكن أن يكون قد نجح تنموياً في ضوء المعايير الجديدة للتنمية، ومعالجة مشكلة الأمية، وزيادة التعليم، والاهتمام بأحوال المرأة ورفع العنف عنها لا يمكن أن يكون ناجحاً في تحقيق موضوع التنمية في خدمة الحكم الصالح للمجتمع.

ثانياً: مقترحات الدراسة :

1- إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الصالح تتضمن الاهتمام والعناية والرعاية لمجموعة من الأبعاد هي :

أ- البعد السياسي : المتعلقة بطبيعة السلطة السياسية ورعايتها لمواطنيها من تعليم وصحة وعمل ورفاه اجتماعي وهذا ما تؤكد عليه هذه الدراسة.

ب- البعد التقني : أي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية ومشروعية تمثيلها لخدمة مواطنيها وهذا ما تقترحه هذه الدراسة بالتأكيد عليه لخدمة الحكم الصالح عن طريق التنمية.

ج- البعد الاقتصادي – الاجتماعي : وهذا ما يحتاج إلى دعم المجتمع المدني من قبل السلطة السياسية لأجل أن يكون التعاون في تحقيق التنمية للحكم الصالح بين الجهات الرسمية وغير الرسمية أي منظمات المجتمع المدني وحاجتها إلى الدعم الرسمي الحكومي.

2- للتحقيق البعد الأدائي للحرية في التنمية من التأكيد على الأهمية الدور التأسيسي للحرية، يتعلق بالاهتمام بأهمية معنى الحرية الموضوعية في خدمة المواطنين على أرض الواقع وبلا استثناء مما يؤدي إلى أثراء الحياة البشرية في المجتمع بصورة عامة ومجتمعنا العراقي بصورة خاصة،، وهذا ما تقترحه هذه الدراسة لخدمة الوطن والمواطن وتوعيته.

المصادر و المراجع

[1] أمارتياسن، التنمية حرية ، (2004)، مؤسسات حرة، وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عامل المعرفة، العدد (303) في مايو.

[2] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2000.

[3] بيت الحكمة دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي.

[4] تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة.

[5] التنمية – حرية : مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، العدد (303)، في مايو 2004.

[6] حمزة، كريم محمد، (2011)، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، بيت الحكمة، العراق.

[7] حمزة، كريم محمد ، (2002)، الفقر، تطور مؤشرات الإطار المفاهيم، (بيت الحكمة، مجموعة باحثين، الفقر والغنى في الوطن العربي، بغداد.

[8] الزيدي، حسن لطيف كاظم وآخرون، الأمن الإنساني، جدل الإقناع والإخضاع، سلسلة كتاب النهرين، العدد (1)، ب. ت

[9] شوقي جلال، التنمية – حرية : مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، العدد (303)، في مايو 2004

[10] عبد الحسين، صلاح ، (2001)، الإطار المفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها، بحث في بيت الحكمة، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بغداد.

[11] علاقة الحكم الصالح ببعض هذه المفاهيم في العدد (300) من مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول/ديسمبر 2004.

[12] فرج، موسى، (2015) ، الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم، الروسم للنشر، بغداد

[13] القنطار، سيف الدين ، (2015)، بصدد الدولة العربية المدنية (دراسات وأبحاث في الفكر السياسي والاجتماعي)، الهيأة العامة السورية للكتاب، دمشق.

[14] كريم، حسن ، (2004)، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت : العد د309، نوفمبر).

[15] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، الحكم الحضري السليم والتنمية التشاركية (نيويورك، 2004).

[16] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الحكم الحضري السليم والتنمية التشاركية بنيويورك، 2001.

[17] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الدورة الثالثة – الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني لأجل التنمية المستدامة، (بيروت : آذار/مارس، 2001).

[18] مصطفى، خالد ، (2007)، قضايا ودراسات في علم اجتماع التنمية، أجيال للنشر، القاهرة.

[19] وردلف، جيري و دير، فان ، اتجاهات جديدة للفقر– التحليلات والسياسات، بيروت، 2002.

[20] اليونيفيم – مكتب بيروت، التنمية والنوع الاجتماعي، الوحدة الثالثة، صندوق الأمم المتحدة الأنمائي للمرأة، ب.ت.

[21]UNDP – Preventing and Eradicating Poverty (New York : 1997).

[22]U.N. UNDP, Governance of sustainable Development (New York, 1997).

References and Resources

[1] Al-Zaidy ,Hassan Latif Kadhem and others, Human Security, The Controversy of Persuasion and Subjugation, Kitab Al-Nahrain Series, Issue (1), B. T

[2] Amartiasen ,The Development is Freedom ,Free Institutions and Free Human Free from Ignorance diseases and Poverty, translated by Dr. Shawqy Jalal ,Knowledge World Series ,Issue No.(303),May 2004.

[3] Amartiasen ,The Development is Freedom ,Free Institutions and Free Human Free from Ignorance diseases and Poverty, translated by Dr. Shawqy Jalal ,Knowledge World Series ,Issue No.(303) ,May 2004.

[4] Economic and Social Commission for Western Asia, Good Urban Governance and Participatory Development (New York, 2004).

[5] Economic and Social Commission for Western Asia, Good Urban Governance and Participatory Development, New York, 2001.

[6] Economic and Social Commission for Western Asia, Third Session - Partnership between Governments and Civil Society for Sustainable Development, (Beirut: March, 2001).

[7] Hamza ,Karim Mohammad, Poverty, Evolution of Indicators of the Conceptual Framework, (House of Wisdom, Researchers Group, Poverty and Richness in the Arab World, Baghdad, 2002).

[8] Hamza ,Karim Mohammad, The Problem of Poverty and Its Social Implications in Iraq, House of Wisdom, Iraq, 2011

[9] Hassan Karim, The Concept of Good Governance, The Arab Future Magazine, Center for Arab Unity Studies, (Beirut: Count D 309, November 2004).

[10] Jerry Redolf and Van Der, New Poverty Trends - Analysis and Policies, Beirut, 2002.

[11] Musa Faraj, Corruption in Iraq, Deformation of the Leader and Chaos of Governance, Al-Rusem for Publishing, Baghdad, 2015

[12] Mustafa, Khaled ,Issues and Studies in the Sociology of Development, Generations for Publishing, Cairo, 2007.

[13] Report of Arabic Human Development Program 2002, Creating Opportunities for the Coming Generations .

[14] Saif Al-Din Al-Kuntar, Concerning the Arab Civil State (Studies and Research in Political and Social Thought), Syrian General Organization for Writers, Damascus, 2015

[15] Salah Abdel-Hussein, the Conceptual Framework Used in the Processes of Measuring Sustainable Human Development and Determining its Levels, Research in House of Wisdom, Studies on Sustainable Human Development in the Arab World, Baghdad, 2001.

[16] Shawqy Jalal ,Development –Freedom ,Free Institutions and Human Liberated from Ignorance ,Disease and Poverty,Issue No. (303) May(2004) .

[17] Studies in Sustainable Human Development in the Arab World, Bait Alhikma.

[18] The Relationship of Good Governance to Some of these Concepts in Issue (300) of the Arab Future magazine, Center for Arab Unity Studies, Beirut, December 2004.

[19] The Unite Nations Development Program, Report of Arabic Human Development Program 2000.

[20] UNIFEM - Beirut Office, Development and Gender, Unit Three, United Nations Development Fund for Women, No Date

[21]UNDP – Preventing and Eradicating Poverty (New York : 1997).

[22]U.N. UNDP, Governance of sustainable Development (New York, 1997).